العنوان:	أقائم الزيدان
المصدر:	جذور - النادي الأدبي الثقافي بجدة - السعودية
المؤلف الرئيسي:	الزروق، محمد خليل
المجلد/العدد:	مج7, ج12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	مارس
الصفحات:	79 - 124
رقم MD:	878292
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية، الشعر العربى، النحو العربى، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ت. 180 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/878292

أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟

محمد خليل الزروق

سألني - كان الله لي وله - عما كتبه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف، رئيس مجمع اللغة العربية القاهري ورئيس اتحاد المجامع العربية، فيما أظن - ينكر أن يكون هذا التركيب في كلام العرب - وهو نحو: أذاهب أخواك؟ وما مجهول قومك - ويجعل النحويين صنعوه بناء على أبيات من الشعر لا يُعرف قائلوها، ويستدل بأن القرآن الكريم لم يأت فيه مثل هذا الأسلوب، وأنه لم تأت عليه شواهد في شعر يُحتج به لجاهليين أو إسلاميين، ويدعو إلى إخراجه من كتب النحو التعليمي، أو كما قال بتعبيره: «ومن الواجب أن نلغي دون تردد هذه القاعدة في النحو التعليمي، حتى نُخليه من خلل كبير أدخله النحاة على باب المبتدأ والخبر»(1). والخلل الذي يعنيه، فيما ذكر، هو جَعْل المبتدأ نوعين بغير نصوص يوثق بها، ونقض قاعدة تطابق المبتدأ والخبر في العدد. ولذلك فالصواب عنده أن يقال: أذاهبان أخواك؟ وما مجهولون قومك.

قال صاحبي: وقد عجبت أن تُبنى تلك القضايا على ثلاثة كتب متأخرة فحسب، هي: مغني اللبيب لابن هشام، وشرح الألفية للأشموني، وهمع الهوامع للسيوطي، فهذا ما ذكر الأستاذ من مراجع المسألة في ختام كلمته، وقال: «المراجع»، هكذا بالتعريف.

قلت له: نعم، وما ذكر في الكلمة يدل على أنه لم يستعن بغير هذه الكتب.

قال: أوليس في هذا سوء ظن بأناس علماء فضلاء، لهم أيد بيضاء، وديون واجبة، على أهل اللسان العربي، وعلينا نحن من بقينا إلى هذه الأزمنة، فعرّفونا وعرّفوا الناس قبلنا هذا اللسان العربي الشريف، فصارت مداخله ومخارجه، وأساليبه وتصرفاته، وفنونه وآدابه، قريبة المتناول، دانية القطوف - بأن يُظن أنهم قوم يسهل أن يروج فيهم الباطل، وأن يجوز عليهم الاختلاق؟! ألم يكن واجباً قبل الإقدام على مثل هذه الدعاوى - ولا تُدَّعى العصمة لأحد - أن يستوثق المرء من الأدلة، وأن يستقصي في البحث، حتى ينتهي إلى اطمئنان أو ما يشبهه من الظن الراجح بشواهده وقرائنه، وأن يتثبّت ويتبصّر ويتبيّن؟![2].

قلت له: بلى، ولكن هؤلاء الأساتذة أيضاً من أمثال الدكتور شوقي ضيف - أساتذة لهم فضل على أهل هذا اللسان، بما قربوا للطلاب من البعيد، وردّوا عليهم من الشرود، فألفوا الكتب النافعة، ونشروا أسفار العلم، وتُحتمل هنَاتهم القليلة، في جنب أعمالهم الجليلة، فينبغي أن يُرفق في مخالفتهم، وأن يُلان القول في الرد عليهم. وإنه إن كان الحقُّ أن يتبع، فإن الرفق ما دخل شيئاً إلا زانه.

● أبيات مصنوعة:

قال: فعدِّ عن هذا، وخبّرني عما عندك من العلم بشواهد هذه المسألة، وهل يصح ألا يكون لها من الشواهد إلا أربعة أبيات مجاهيل القائلين، كما ذكر الدكتور؟

قلت: ينبغي قبل أن أذكر لك ما يصح أن يُحتج به في هذا - أن أبيّن لك أنه يُذكر في كتب النحو المتأخرة أبياتٌ لا يراد بها الاستشهاد، ولكن يُراد بها التمثيل، وتكون لمن لا يُحتج به من

الشعراء، وتكون أيضاً أبياتاً مصنوعة للتمثيل والتقريب، يصنعها النحويون، وتكون الصنعة بادية عليها، ولا يُعرف لها سابق أو لاحق، ولا ينبغي أن يُظن أنها الغاية في الباب، ولا أنها هي الحجة التي تبنى عليها القاعدة. ومن ذلك ما نحن فيه، فقد ذكروا بضعة أبيات على هذا الأسلوب، وهن أكثر من أربعة أبيات، لا كما ظن الأستاذ الفاضل أنهن أربعة. فمن ذلك قول القائل:

أمُنجِزٌ أنتمُ وعداً وثقتُ به ... أم اقتفيتم جميعاً نهجَ عُرقوبِ؟(3)

وقوله:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ(4)

وقوله:

ما راعٍ الخُلان ذِمَّة ناكثٍ ... بل مَنْ وَفَى يَجِدُ الخليلَ خليلا(5)

وقوله:

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئٍ ... من العزِّ في حُبِّك اعْتاضَ ذُلاً؟(6)

وقوله:

فما باسطٌ خيراً، ولا دافعٌ أذىً ... عن الناس إلا أنتمُ، آل دارمِ(7)

وقوله:

غيرُ لاهٍ عداك، فاطَّرِحِ اللهوَ، ... ولا تَغْترِرْ بعارض سِلْمِ(8)

وقوله:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنَا؟ ... إن يظعنوا فعجيب عيشُ مَنْ قَطَنَا(9)

وقوله:

ليت شعري، مُقيمٌ العذرَ قومي لِيَ، أم هُمْ في الحب لي عاذلونا؟(10)

فهذه ثمانية أبيات، كما ترى، وكلهن غير منسوب، وإذا تأملت رأيت أنه يكاد يكون مدارهن على ابن مالك، وأستظهر أن يكون هو الصانع لهن للتمثيل، وإذا تأملت أيضاً رأيت أن المرفوع فيهن بعد الوصف مثنى أو جمع، والوصف مفرد، ذلك أن هذه هي الصورة التي يجب فيها أن يكون المرفوع سادّاً مسد الخبر، أما إذا تطابق الجزآن في التثنية أو الجمع فيجب أن يكونا مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، إلا على لغة: «أكلوني البراغيث»، فيجوز أن يكون المرفوع سادّاً مسد الخبر، وهذا من قِبَل أن الوصف عامل عمل الفعل، فله أحكامه في منع إلحاق علامة العدد، إلا على تلك اللغة. وإذا تطابقا في الإفراد جاز الأمران. وهذا مبيّنٌ في ذيول الألفية وغيرها.

وأمر آخر، هو أنه ليس كل ما يُجهَل قائله لا يُحتج به، فكم من شعر لا يُعرف صاحبه رواه الثقات، أمثال الخليل وسيبويه والفراء وأبي زيد، وذلك حجة بلا شك. وهذا لم يبحثه الأستاذ فيما ذكر من أبيات المسألة.

● حكاية سيبويه:

قال: أفلا يكون في هذا الباب حجة إلا هذه الأبيات الموضوعة، كما يبدو؟

قلت له: بلى، فيه حجج يجدها من تتبع وبحث. فأولها وأعلاها رواية سيبيه - رحمه الله - هذا الأسلوب في كتاب عن العرب. قال: «هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من

الصفات التي ليست بعمل، نحو: الحسن والكريم، وما أشبه ذلك - مجرى الفعل، إذا أظهرْتَ بعده الأسماء أو أضمرتها. وذلك قولك: مررت برجل حسن أبواه، و: أحَسَنٌ أبواه؟ و: أخارج قومك؟ فصار هذا بمنزلة: قال أبواك، وقال قومك، على حد من قال: قومك حسنون، إذا أخروا، فيصير هذا بمنزلة: أذاهب أبواك؟ و: أمنطلق قومك؟ فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت: قومك منطلقون، وقومك حسنون، كما تقول: أبواك قالا ذاك، وقومك قالوا ذاك»[11].

وتفسير هذا الكلام بلسان النحو المتأخر: هذا باب الوصف الذي يجري مجرى الفعل، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وإنما تجري هذا المجرى إذا رفعت ظاهراً، واعتمدت على شيء يسبقها، نحو الموصوف والاستفهام، وجريانها مجرى الفعل أنها توحّد ومرفوعها مثنى أو مجموع، نحو: مررت برجل حسن أبواه، و: أحسن أبواه؟ وكما تُلحق بالفعل علامة التثنية والجمع إذا أخرته، تُثنِّي هذا أيضاً أو تجمعه إذا أخرته، فتقول: أبواه حسنان، وقومك حسنون، كما تقول: أبواك قالا، وقومك قالوا.

ومن جريانه ذلك المجرى أن تؤنثه إذا كان مؤنثاً، وفي ذلك قال سيبويه: «فإن بدأت نعت مؤنث فهو يجري مجري المذكر إلا أنك تدخل الهاء، وذلك قولك: أذاهبة جاريتاك؟ و: أكريمة نساؤك؟ فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت: قالت نساؤكم، وذهبت جاريتاك»[12].

ثم بيّن أحكام تأنيث الفعل وما يجري مجراه من الصفات لمرفوعاتها المؤنثة، وقال: «وقال الخليل، رحمه الله تعالى: فعلى هذا المثال تجري الصفات»[13]، وغالب ما يرويه سيبويه في الكتاب عن الخليل، وهذا صريح في أن الكلام السابق عنه.

قال: «وكذلك: شاب وشيخ وكهل، إذا أردت شابّينَ وشيخينَ وكهلينَ، تقول: مررت برجل كهلٍ أصحابُه، ومررت برجل شابٍّ أبواه. قال الخليل، رحمه الله: فإن ثَنَّيْتَ أو جمعت فإن الأحسن أن تقول: مررت برجل قرشيان أبواه، ومررت برجل كهلون أصحابه، تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررت برجل خَزٌّ صُفَّتهُ(14). وقال الخليل، رحمه الله: من قال: أكلوني البراغيث، أجرى هذا على أوله، فقال: مررت برجل حسنينَ أبواه، ومررت بقوم قرشيينَ آباؤهم»(15).

يقول: إذا أردت أن تثني الصفة أو تجمعها فالأحسن أن ترفع، فتكون هي وما بعدها مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، أما على لغة «أكلوني البراغيث» فلك أن تجعلها في التثنية والجمع تابعة لما قبلها، فتقول على الوجه الراجح: مررت برجل حسنان أبواه، وعلى الوجه الآخر: مررت برجل حسنين أبواه.

قال: «وكذلك أفعل، نحو: أعور وأحمر، تقول: مررت برجل أعورَ أبواه، وأحمرَ أبواه، فإن ثنيت قلت: مررت برجل أحمران أبواه، تجعله اسماً، ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت على حد قوله: مررت برجل أعوريْنِ أبواه، وتقول: مررت برجل أعورَ آباؤه، كأنك تكلمت به على حد: أعورينَ، وإن لم يُتكلم به... قال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

ولا يَشْعر الرمحُ الأصمُّ كعُوبُه   بثَرْوة رَهْطِ الأعْيَطِ المُتَظَلَّمِ(16)

وأحسن من هذا، أعُورٌ قومُك؟ ومررت برجل صُمٍّ آباؤه، وتقول: مررت برجل حسانٍ قومُه، وليس يجري هذا مجرى الفعل، إنما يجري الفعل ما دخل الألفُ والنون، والواو والنون، في التثنية والجمع، ولم يغيره، نحو قولك: حَسَن وحَسَنانِ... وأما حِسَان وعُور، فإنه اسم كُسر عليه الواحد، فجاء مبنياً على مثالٍ كبناء الواحد... واعلم أن ما كان

يجمع بغير الواو والنون، نحو: حَسَن وحِسَان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه، وما كان يجمع بالواو والنون، نحو: منطلق ومنطلقين، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررت برجل منطلق قومه»[17].

قال صاحبي: فسّر لي هذا الكلام.

قلت: معناه أن ما كان على «أفعل» حكمه حكم غيره، لكنه لا يجمع جمعاً سالماً، فإذا قلت: مررت برجل أعورَ آباؤه - استوت فيه اللغتان. أما جمع التكسير في هذا وغيره، فليس كالجمع السالم؛ ذلك أن الجمع السالم يشبه الفعل بعلامة العدد، وسلامة المفرد، فوضعه موضع الفعل يكون على تلك اللغة القليلة، وجمع التكسير ليس كذلك، فإذا قلت: مررت برجل حسانٍ قومه، وعُور آباؤه - لم يكن جارياً على تلك اللغة، للعلة المذكورة، بل هو راجح هنا على المفرد، والمفرد راجح على الجمع السالم.

قال سيبويه: «واعلم أن من قال: ذهب نساؤك، قال أذاهبٌ نساؤك؟ ومن قال: **﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾** قال: أجاءٍ موعظة؟ تذهب الهاء ههنا كما تذهب التاء في الفعل، وكان أبو عمرو يقرأ: **﴿خاشعاً أبصارهم﴾**»[18].

يبين هنا أن إجراء الوصف مُجري الفعل كما يكون من قِبَل العدد على لغتين، يكون كذلك من قِبَل الجنس على لغتين، فمن لا يؤنّث الفعل، ولا يُؤنّث الوصف المشبَّه به. وذكْرُه لقراءة أبي عمرو في سورة القمر - وقد قرأ بها معه حمزة والكسائي - ينبئك أن هذه الأحكام تكون في باب الحال أيضاً، كما تكون في باب النعت، وفي باب المبتدأ - فتتمة الآية: **﴿خاشعاً أبصارهم يخرجون﴾** - وأن الوصف يُشترط له ليكون كالفعل أن يعتمد على نحو الاستفهام، والمنعوت،

وصاحب الحال. وقد أنشد شواهد لهذا، منها على اعتماد الوصف على صاحب حال قول الفرزدق:

وكنا ورثناه على عهد تُبَّعٍ   طويلاً سواريه، شديداً دعائمُه[19]

فأفرد وذكّر، ورواية الديوان: «طِوالاً» و«شِدَاداً» بالجمع. ومنها في اعتماده على ما هو في حكم المبتدأ قول الكميت بن معروف:

ومازلتُ محمولاً عليّ ضغينةٌ   ومضطلعَ الأضغانِ مذ أنا يافع[20]

فذكّر «محمولاً» وهو رافع «ضغينة»، وهو مؤنث، لما كان التذكير والتأنيث للمرفوع المجازيّ جائزين. قال سيبويه: «وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك»[21].

ومن هذا الباب في القرآن الكريم: ﴿**ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالمِ أهلُها**﴾، والأهل يستعمل استعمال الجمع، لأنه اسم جمع، نحو قوله تعالى: ﴿**وما كنا مُهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون**﴾. وقد رد ابن الشجري على مكيّ قوله: إن توحيد ﴿**الظالم**﴾ لجريانه على موحّد[22] - بأن الوصف يوحّد كالفعل ومرفوعه مثنى أو مجموع[23].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿**وما ذرأ لكم في الأرض مختلفاً ألوانُه**﴾، في غير موضع، وقوله: ﴿**فويل للقاسية قلوبُهم من ذكر الله**﴾، وقوله: ﴿**وظنوا أنهم مانعتُهم حصونُهم من الله**﴾، وقوله: ﴿**ويُدعَوْن إلى السجود فلا يستطيعون. خاشعة أبصارهم**﴾، في غير موضع، وقوله: ﴿**جناتِ عدن مفتحةً لهم الأبوابُ**﴾.

● الإطالة عن سيبويه:

وقد أطلت في نقل نصوص سيبويه وشرحها لأمور، منها: تعرّف

المسألة في منشئها ومبدئها على ما هي عليه في أقدم مصدر للنحو وأعظمه، وهكذا ينبغي أن يكون البحث فيما يرى الفقير إلى الله. ومنها: بيان أنه لا ينبغي أن يُستغرب إفراد الوصف في باب المبتدأ، والمرفوع مثنى أو جمع؛ لأن لذلك شبهاً في النعت والحال والخبر إذا رفعن ما له سبب بالمنعوت وصاحب الحال والمبتدأ، وما ذاك إلا لأنه يستعمل الاسم استعمال الفعل، وقد جمع سيبويه هذا كله في هذا الباب، وجعله مذهباً واحداً، وسبيلاً لا يختلف. ومنها: استقصاء الأمثلة التي ذكرها سيبويه، وهي حجة فيما ينكره الأستاذ، نحو: أحسن أبواه؟ و: أخارج قومك؟ و: أذاهبة جاريتاك؟ و: أكريمة نساؤك؟ و: أقرشي أبواه؟ ومنها: طلاوة ألفاظ سيبويه، وأنها لا يؤدي عنها غيرها ما تؤديه، وكذلك كل ألفاظ بليغة صادرة عن قريحة، وملكة صحيحة.

قال صاحبي: أفيجوز أن يَحْكُم المرء في مسألة من النحو حكماً قاطعاً، بغير أن ينظر في الكتاب، وأن يرجع إلى شيخ الطريقة، وإمام القوم، ورأس المذهب، وليس يطلب إليه أحد أن يوافقه، ولكن لا أقل من أن يرى ما أبداه، ويتأمل ما انتحاه، فيحفظ له سابقته، ويعرف له مقامه، ويعلم مبدأ القصة، وأول المسألة؟!

● إعمال الوصف بغير اعتماد:

قلت له: لا، ولكنك عُدت إلي ما لا أستحبه من إغلاظ القول، والتشنيع على المخالف، فلنبق فيما نحن فيه. ففي الكتاب موضع آخر للمسألة يحسُن أن نذكره، وهو ما نقله عن الخليل في حكم الوصف إذا لم يعتمد على شيء يسبقه. قال: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يُستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنيّاً على

المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبدُالله، وخَزٌّ صُفَّتُك. فإن لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد، وقام زيد - قبح، لأنه اسم. وإنما حَسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضاربُ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون: ضارب زيداً، على: ضربت زيداً، وضربت عمراً. فكما لم يَجُزْ هذا كذلك استحقبوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل، وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، وقد يوافق الشيءُ الشيءَ ثم يخالفه، لأنه ليس مثله»(24).

يبين هنا أنه لابد للوصف ليعمل عملَ الفعل من أن يعتمد على شيء قبله، فإذا قلت: قائم زيد، فإن أردت به مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير - جاز ذلك، ووصفه بأنه عربي جيد، ونحوه: تميميّ أنا، ومشنوء من يشنؤك - وإن أردت أن تجعله كالفعل، أي أن تجعل «قائم» مبتدأ، وتجعل «زيدٌ» فاعلاً به يسد مسد الخبر، فذلك قبيح.

قال صاحبي: فهذا اختلاف إذاً نظريّ، فإما أن تعرب هذا الإعراب، وهو القوي الحسن، وإما أن تعرب ذاك الإعراب، وهو الضعيف القبيح.

قلت له: لا، لأن الفرق يظهر في التثنية أو الجمع، فالوجه الحسن: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، والوجه القبيح: قائم الزيدان، وقائم الزيدون.

قال: فهذا قبيح فحسب، وليس بممنوع، ولا خارج من كلام العرب.

قلت: نعم، وهذا ما صرح به ابن السراج، قال: «وحسنٌ عندهم: أقائم أبوك؟ و: أخارج أخوك؟ تشبيهاً بهذا (المعتمد على موصوف أو مبتدأ)، إذا اعتمد على شيء قبله (من نفي أو استفهام)، فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع زيداً بقائم، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة - فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه... فإذا قلت: قائم أبواك - فقائم مرتفع بالابتداء، وأبواك رفع بفعلهما، وهما قد سدا مسد الخبر»(25). فأنت تعرف الآن أنه جائز على قبحه عند الخليل وسيبويه أيضاً.

● مذاهب النحويين فيه:

ولذلك لم يصب الزجاجيُّ الحقَّ في تصريحه بأن سيبويه لا يجيزه، قال: «وإذا قلت: قائم زيد، قلت في التثنية: قائمان الزيدان، وفي الجميع: قائمون الزيدون، ثنيت قائماً وجمعته لأنه خبر مقدم، ولا يجيز سيبويه غير ذلك»(26).

وقد نسبوا إلى الأخفش والكوفيين إجازة ذلك، ولا يتضح بادي الرأي على أي وجه يجيزونه، أعلى قوة وكثرة، أم على ضعف وقلة؟(27) فإن كان على الآخر فهو مذهب الخليل وسيبويه، كما رأيت.

وأشار الزجاجي إلى مذهبم بغير أن يسميهم، قال: «وقد أجاز غيره (أي: غير سيبويه) وجهاً آخر، هو أن تقول: قائم زيد، فترفع قائماً بالابتداء، وزيداً بفعله، ويسد مسد الخبر، فتقول في التثنية: قائم الزيدان، وفي الجميع: قائم الزيدون، فتوحده، لأنه قد جرى مجرى الفعل المقدم»(28).

واشتد الزمخشري في منع إعمال الوصف بغير اعتماد، ولو علم

أن سيبويه سيجيزه على قبحٍ ما اشتد هذا الاشتداد، قال: «ويشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي، كقولك: زيد منطلقٌ غلامُه، وهذا رجل بارعٌ أدبُه، وجاءني زيد راكباً حماراً، و: أقائم أخواك؟ وما ذاهب غلاماك. فإن قلت: بارعٌ أدبُه، من غير أن تعْمده بشيء، وزعمت أنك رفعت به الظاهر - كُذِّبْتَ، بامتناع: قائمٌ أخواك»[29].

وبيّن السهيليّ في تعليقه على الجمل جهة منع ما أجازه الأخفش والكوفيون في القياس، وقال: «ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب: قائم الزيدان، ولا: ذاهب إخوتك، إلا على الشرط الذي ذكرناه (وهو الاعتماد)، ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعاً لاحتجوا به على الخليل وسيبويه. فإذا لم يكن مسموعاً، وكان بالقياس مدفوعاً، فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً»[30].

وفي هذا تسليم بما ذكره الزجاجي من أن سيبويه يمنعه، وسترى أن فيه ما يصح الاحتجاج به. ويبدو أيضاً أن السهيلي فهم مما ذكره سيبويه عن الخليل تبعاً لشيخه ابن الطَّراوة أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، ووجّهه توجيهاً ضعيفاً[31] وذلك الكلام لا يُفهم ما فهماه.

وذكر ابن يعيش في غير الموضع الذي نقلته من المفصل أن سيبويه يجيزه وابن السراج، وإن كان فيه قبح[32].

ورد ابن الحاجب مذهب الأخفش والكوفيين كفعل الزمخشري والسهيلي بأنه لم يثبت عن العرب[33].

وذكر ابن مالك قول سيبويه الذي يُفْهَم من الكتاب، وكأنه يردّ على الزجاجيّ، قال: «وإن فُعل به ذلك دون استفهام أو نفي - قبُح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في

غيره. ومَنْ زعم أن سيبويه لم يُجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً - فقد قوّله ما لم يقل. وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً»[34].

فهذا هو الفرق بين مذهبه ومذهب سيبويه، فيما يرى ابن مالك. ولم يقبل أبو حيان رأي ابن مال هذا في مذهب سيبويه، ولكنه لم يُبد حجة في رده[35].

ووصف ابن مالك في موضع آخر من كتبه ما ذهب إليه الأخفش بأنه قليل[36]. ونحوه في الألفية:

وأولٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ أغنى في: «أسَارٍ ذَانِ»
وقِسْ، وكاستفهامٍ النفي، وقدْ يجوز نحوُ: «فائزٌ أولو الرَّشَدْ»[37]

● ما يُحتَجُّ له في غير المعتمد:

واحتج له بقول القائل:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ، فلا تك مُلغياً مقالة لِهْبيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[38]

وهو ليس حجة عند ابن هشام[39]؛ لأنه يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً، و«بنو لهب» مبتدأ مؤخراً، وجاز الإخبار بالمفرد عن الجمع لأنه على «فعيل»، فهو مثل: ﴿**والملائكةُ بعد ذلك ظهير**﴾، وقول الشاعر:

نَصَبْنَ الهوى، ثم ارتَمَيْن قلوبَنا بأسهم أعداءٍ، وهُنَّ صديقُ[40]

وقول الحماسيّ:

إذا لاقيتِ قومي فاسأليهم كفى قومٌ بصاحبهم خبيرا[41]

قلت: ومثله: ﴿وحَسُن أولئك رفيقاً﴾ و﴿خَلَصُوا نَجِيّاً﴾، وقول الشاعر:

هُنَّ صديق للذي لم يَشِبِ[42]

وجاء على هذا النحو «فعول» أيضاً، نحو: ﴿هم العدوّ﴾، وغير موضع في القرآن، و﴿إنّا رسولُ ربك﴾ وفي موضع آخر: ﴿إنا رسولا ربك﴾.

ويُحتج أيضاً لمذهب الأخفش والكوفيين بإنشاد أبي زيد لزهير بن مسعود الضبي، أو غيره:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المُثَوِّبُ قال: يالا[43]

ونقل أبو علي عن الجرمي عن الأخفش أنه لا يُعرف مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير؛ من أجل الفصل بين «خير» وما يتعلق به - وهو «منكم» بالأجنبي - وهو «نحن»؛ لأنه على هذا مبتدأ وإذا كان مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر، جاز ذلك؛ لأن الفاعل بالقياس إلي عامله ليس بأجنبي[44]. ونقل أبو علي في بعض كتبه عن بعض شيوخه أن هذا غير جائز أيضاً؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل في ظاهر في غير مسألة الكحل، فلم يبق إلا أن يكون «نحن» تأكيداً للضمير المستتر في «خير»، ولـ «خير» مبتدأ محذوف[45]. وهذا ما يستحسنه أبو علي في البيت، ويجعل ما ذهب إليه الأخفش جائزاً قبيحاً، للعلة المذكورة[46].

ويذهب ابن مالك فيه مذهب الأخفش[47].

وسوغ أبو حيان أنه ابتداء وخبر بأنه لا فصل بأجنبي على قول الكوفيين: إن المبتدأ والخبر مترافعان، ولو أُخذ بالقول المشهور في رافع المبتدأ والخبر - يمكن أن يكون هذا البيت ضرورة. ولا يُسلّم أيضاً أن

الفصل بين اسم التفضيل و«مِنْ» ممتنع كالفصل بين المتضايفين؛ لجواز الفصل في التفضيل بالتمييز والفاعل والظرف، وعدم جوازه بهذه في المتضايفين[48].

يريد نحو: ﴿**النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم**﴾، وزيد أكثر علماً من عمرو، وما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وهذه، كما ترى، معمولات لاسم التفضيل، وقد أجازوا في المتضايفين الفصل بمعمول المضاف، على ما هو معروف في قراءة ابن عامر: ﴿**وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم**﴾[49]. وعلى كل حال البيت نحو قولك: أفضلُ زيدٌ من عمرو، وهو فصل غير معهود، فلا يبعد أن يكون ضرورة، على القول بأنه ابتداء وخبر. أما القول بأنه ابتداء وفاعل ففيه الاعتراض بأن اسم التفضيل لا يرفع الظاهر في غير ما استُثني.

ومما يحتمل عندي أن يكون شاهداً لقول الأخفش والكوفيين قول أبي زُبيد الطائي:

وَسَمَا بالمَطِيِّ والذُّبَّلِ الصُّمِّ لِعَمْيَاءَ في مَفَارِيطِ بِيدِ
مُسْتَحِنٌّ بها الرياحُ، فما يَجْتَابُهَا في الظلام كلُّ هَجُودِ[50]

ولا يكون ذلك إلا على رفع «مستحنّ»، وهو مرفوع بضبط القلم في نسخ الكتاب[51]، والمحكم، واللسان، وهو بغير ضبط في أمالي اليزيدي، والتاج، وقال ابن السيرافي: «مجرور، يصلح أن يكون نعتاً لعمياء، ويصلح أن يكون نعتاً لمفاريط، ويجوز أن يكون نعتاً لبيد»[52]. والجر هو الأقرب.

قال صاحبي: ولكن لا يُؤمَنَ ضبط القلم، إذ يُمكن أن يكون اجتهاداً من ناسخ أو ناشر، وربما لم يطلع على البيت السابق.

قلت: وهو مع ذلك غير بعيد، لأنه جار على مذهب مبني على

السماع، ويذهب إليه جماعة من النحويين. وهو في جمهرة القرشي: «مستحيراً»، من الحيرة، بالنصب. وفي القصيدة التي منها البيت أبيات تحتمل ما يحتمله من الرفع أو النصب أو الاتباع.

ويمكن أن يكون على هذا المذهب قول الفرزدق:

يُقلّب عيناً لم تكن لخليفة مشوهةً حولاء بادٍ عيوبُها[53]

على أن «باد» مبتدأ، و«عيونها» فاعل به، ولم يعتمد على نفي أو استفهام، ويسهّل ذلك أنه معتمد على موصوف، فالجملة صفة لـ «عيناً». وجاء ابن الشجري على تسكين ياء المنقوص المنصوب في الضرورة، ونقل ابن جني عن المبرد أن ذلك من أحسن الضرورات[54]، ونقل المعرّي عن الفراء أنه لغة[55]، وحَمْلُه على مذهب من يجيز عمل المبتدأ بغير أن يعتمد جائز أيضاً.

وعلى هذا المذهب، بلا شك، قراءة أبيّ: ﴿**ودانٍ عليهم ظلالُها**﴾[56]، بالرفع والتذكير، وقال الفراء: «فهذا مستأنف في موضع رفع»، ولا عجب، فالكوفيون يجيزونه. ولا يصح إعرابه مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، كما فعل ابن النحاس، ومكي[57]، لأن ﴿**دان**﴾ بالتذكير لا يُخبَر به عن ﴿**ظلالها**﴾، فلا يقال: ظلالها دان. وقال أبو حيان: «فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش»، ونفْي الآلوسي لجواز الاستدلال به في هذا لا يُلتفَت إليه؛ لأنه بغير علة. وما لا يُستدل به حقّاً لمذهب الأخفش والكوفيين هو قراءة: ﴿**ودانيةٌ عليهم ظلالُها**﴾[58]، بالرفع والتأنيث؛ لأنه يمكن أن يكون مبتدأ وخبراً، لأنه يصح أن يقال: ظلالها دانية، كما بيّن ابن عصفور وأبو حيان وابن هشام والآلوسي.

● بيت المرّار الفقعسي:

قال صاحبي: قد طال بنا الحديث في هذا الضرب المختلف فيه،

وهو إعمال الوصف غير معتمد على نفي، وتركنا الأصل المجمع عليه، وهو معتمداً على ذلك.

قلت له: لا تنس أن أول ما احتججنا به هو رواية الخليل وسيبويه هذا الأسلوب عن العرب، وهذا لو اقتصرنا عليه وحده لكان كافياً.

ونحتج أيضاً بما أنشده ثعلب للمرَّار بين سعيد الفَقْعَسِيّ الأسديّ:

أمُرتَجِعٌ لي مثلَ أيامِ حَمَّةٍ وأيامِ ذي قارٍ عليّ الرواجعُ[59]

وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل، وأخذه عنه ابن هشام في شرح اللمحة. فـ «مرتجع» مبتدأ، وهو وصف معتمد على استفهام، و«الرواجع» فاعل به سد مسد الخبر، وقد اختلف الوصف ومرفوعه في العدد، فالوصف مفرد، والمرفوع جمع، فيتعين هذا الإعراب؛ لأنه لا يجوز أن يكون المرفوع مبتدأً، والوصف خبراً، إذ لا يُخبَر بالمفرد عن الجمع. والمرّار الفقعسي إسلامي أموي[60]، وقال صاحب الأغاني: من مخضرمي الدولتين، وقيل: لم يدرك الدولة العباسية. وله في كتاب سيبويه وكتب النحو شواهد.

● حديث: «أَحَيٌّ والداك؟»:

ونحتج بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - عند الشيخين وغيرهما: «جاء رجل إلي النبي - صلى الله عليه وسلم - فاستأذنه في الجهاد، فقال: أَحَيٌّ والداك؟ قال: نعم، قال: ففيهما فجاهد»[61].

فقوله: «أحيٌّ والداك؟» هو ما نحن فيه، وترى أن الوصف مفرد، والمرفوع مثنى. وقد استشهد به ابن مالك[62].

قال صاحبي: فكيف تقول في منع بعض النحويين الاستدلال بالحديث على قواعد العربية؟

قلت له: إنما اشتهر المنع عن ابن الضائع وأبي حيان[63]، فهما اللذان تكلما على ذلك، وأنكرا على ابن خروف وابن مالك الإكثار من الاستدلال على المسائل النحوية بالأحاديث النبوية. أما جمهور النحويين فيذكرون الأحاديث في كتبهم، ولا يرون في الاستدلال بها بأساً، بل إنك تجد في كتب أبي حيان ذلك. وأبو حيان ظاهري في الفقه وفي النحو، وظاهريته كان ينبغي أن تحمله على الأخذ بالأحاديث في النحو، ولكنه كان يُسلّم للنحويين السابقين، ولا يستحب مخالفتهم، حتى إنه أعرض عن ابن تيمية بعد مودة بينهما، لترك ابن تيمية قبول كلامٍ لسيبويه[64]، وقد وجد أبو حيان الأقدمين مقلّين في ذكر الأحاديث، إذا ما قيس إلى القرآن والشعر، فأنكر إكثار ابن مالك في كتبه منها، وابن مالك كانت له مشاركة في علوم السنة.

ويظن بعض الناس فهماً من عبارات ابن الضائع وأبي حيان أن المتقدمين لا يذكرون الأحاديث البتة، وهذا غير صحيح، فدونك كتب سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وأبي علي، وأضرابهم - تجدها لا تخلو من الأحاديث، أما القلة فينبغي أن يُتطلب سببها، ولا تكون القلة دليلاً على عدم الجواز، فهذا لا يقوله أحد، فمجرد ذكر الأحاديث في مسائل العربية دليل على Bنها تصلح للاستدلال في هذا الأمر. وما في كتب اللغة أكثر مما في كتب النحو، والنحو صنو اللغة.

وأما رواية الحديث بالمعنى، فالشعر يروى بالمعنى أيضاً، والدليل على ذلك اختلاف الروايات، وقول النحويين: الرواية مغيّرة، والرواية الصحيحة كذا.

وإذا قست رواية الأحاديث إلى رواية الأشعار - وجدت فرقاً كبيراً؛ فإن الأشعار لم تجد من العناية والصيانة والتحرّي ودراسة

الأسانيد، بل من التأثّم والتحرّج من التغيير - ما وجدته الأحاديث. وأكثر الأشعار ليس لها أسانيد، ولكنْ يأخذها الناس من الكتب وجادة، وإن وُجد لها فلا يفشترط في ناقليها ما يُشترط في ناقلي الأحاديث، ولا يُبحث في أمرهم عدالةً بقدر ما يُبحث في أولئك.

ولا يغب عنك أن كثيراً من الحديث دوّنه قوم يُحتج بكلامهم كمالك والشافعي - رضي الله عنهما - وأن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون ما يتحملونه من الحديث، وأنه ليس كل أصحاب الحديث يجيز الرواية بالمعنى، وبلغ من تحرّجهم أن قال الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً»[65]، وحكوا عن مالك - رضي الله عنه - أنه كان يتحفّظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم[66]. ومن أجاز الرواية بالمعنى إنما أجازها بمواقع الكلام، وما يقوم بعضه مقام بعض، وما يحيل المعاني من اللفظ، واجتمعوا على أنه لا يجوز لغير من كان كذلك أن يروى بالمعنى[67].

وقد كتب الأستاذ الشيخ محمد الخضر الحسين بحثاً نفيساً في هذا[68]، وختمه بتفصيل حسن، حاصله أن يُدْرَسَ كل حديث يُحتج به وأن يُنظر في رواته ورواياته، فما ترجح أنه من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - أو لفظ من يُحتج بكلامه - كان حجة. وفي الحق أن هذا الدرس ينبغي أن يكون لكل ما يُستدل به في علوم العربية من شعر أو نثر، وليس خاصّاً بالحديث النبوي.

قال صاحبي، وكان من أهل العلم: فهذا الحديث قد روي برواية أخرى، لفظها: «ألك أبوان؟»، فهل يمكن أن تكون إحداهما الأصل، والأخرى من الرواية بالمعنى.

قلت: أخرج الحديث بلفظ: «أحيٌّ والداك؟»: أحمد، من خمس طرق[69]، والبخاري في الصحيح، في كتاب الجهاد، باب الجهاد بإذن

الأبوين، من طريق[70]، وفي الأدب المفرد من طريق[71]، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين، من طريقين[72]، وله عنده طرق لم يذكر فيها اللفظ، ولكن قال: بمثله، والنسائي من طريق[73]، وأبو نُعيم من طريق[74]، والبيهقي من طريقين[75]، والخطيب البغدادي من طريق[76]، فهذه أربعة عشر طريقاً.

وأخرجه البخاري في الصحيح، في كتاب الأدب، باب لا يجاهد إلا بإذن الأبوين، بلفظ «لك أبوان؟»[77]، وأبو داود بلفظ: «ألك أبوان؟»[78] والترمذي بلفظ: «ألك والدان؟»[79]، والطحاوي بلفظ: «ألك أبوان؟»[80]، فهذه أربعة طرق.

وهذا اللفظ الذي لا شاهد فيه عند البخاري وأبي داود من طريق محمد بن كثير العَبْدِيّ، عن سفيان الثوري، ورواه باللفظ الآخر الذي فيه الشاهد عن سفيان: وكيعُ بن الجراح[81]، عند أحمد[82]، ومسلم، ورواه عن سفيان أيضاً يحيى بن سعيد القطان[83]، عند مسلم. وهذان - أعني وكيعاً ويحيى - لا يقاسان إلى محمد بن كثير، فقد تكلم فيه ابن معين[84]، فهو أدنى منزلة منهما، فروايتهما عن سفيان أرجح.

وهذا اللفظ عند الترمذي من طريق محمد بن بشار، المعروف بـ «بُنْدار»[85]، عن يحيى بن سعيد القطان. ورواه باللفظ الآخر الذي فيه الشاهد عن يحيى: محمدُ بن المثنى[86]، المعروف بأبي موسى الزَّمِن، عند مسلم والنسائي. وقد قدّم أبا موسى على بندار غير واحد، منهم أبو داود والدارَقُطْني، فروايته أرجح.

وهذا اللفظ عند الطحاوي من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالأعلى بن كُناسة الأسدي[87]، عن الأعمش. ورواه باللفظ الآخر الذي فيه الشاهد عن الأعمش: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحار الفزاري[88]، عند البيهقي. وأبو إسحاق لا يقاس إلى أبي كناسة، فقد تكلم في هذا أبو حاتم[89]، فرواية أبي إسحاق أرجح.

وبهذا تكون رواية: «أحيٌّ والداك؟» راجحة على رواية: «ألك أيبوان» بكثرة طرقها وتقديم رواتها.

وقد جاء لفظ: «أحي والداك؟» في كلام لابن عمر مرويّ في الأدب المفرد(90).

أحي والداك؟

الكتاب	الرواة					
مسند أحمد		يزيدن بن هارون	مسعر	حبيب بن أبي ثابت	أبو العباس السائب بن فرّوخ	عبدالله بن عمرو بن العاص
		محمد بن جعفر	شعبة			
		وكيع	مسعر وسفيان			
		عفان وبهز				
		عفان	شعبة			
صحيح البخاري		آدم				
الأدب المفرد		علي بن الجعد				
صحيح مسلم	ابن أبي شيبة وزهير بن حرب	وكيع	سفيان			
مسلم سنن النسائي	محمد بن المثنى	يحيى بن سعيد	سفيان وشعبة			
حلية الأولياء[91]	الحارث بن أبي أسامة	الحسن بن قتيبة	مسعر			
سنن البيهقي	جعفر بن محمد	آدم	شعبة			
	معاوية بن عمرو	ابو إسحاق الفزاري	الأعمش			
تاريخ بغداد	أحمد بن عبيدالله	إسحاق الأزرق	مسعر			

ألك والدان؟ - ألك أبوان؟

● شواهد محتمِلة:

الكتاب	الرواة					
صحيح البخاري		محمد بن كثير	سفيان	حبيب بن أبي ثابت	أبو العباس السائب	عبدالله بن عمرو
سنن أبي داود						
سنن الترمذي	محمد بن بشار	يحيى بن سعيد	سفيان وشعبة			
مشكل الآثار للطحاوي[92]	علي بن معبد وأبو أمية	محمد بن عبدالله الأسدي	الأعمش			

● شواهد محتمَلة:

ويُذكر حديث آخر يحتمل هذا الأسلوب، فيما أخرجه الشيخان من حديث عائشة - رضي الله عنها - الطويل في بدء الوحي، وهو قول النبي - صلى الله عليه وسلم - لورقة بن نوفل: «أوَمُخْرِجيَّ هم؟»[93]، وقد تكلم عليه ابن مالك في تعليقه على الصحيح[94]، وجعل «مخرجيّ» خبراً، و«هم» مبتدأ، وذكر أنه لا يجوز العكس، من أجل أن «مخرجيّ» لا يتعرف بالإضافة، فالإضافة فيه لفظية، وأنه لو رُوي: «مخرجي» بتخفيف الياء لجاز أن يكون «هم» فاعلاً سد مسد الخبر؛ ذلك أنه يكون مفرداً، وبتشديد الياء يكون مجموعاً، فإحدى الياءين أصلها واو الرفع، وحذفت النون للإضافة. ولم أجد له رواية بغير تشديد الياء، وذكر السهيلي أنه لم يروَ إلا كذلك[95]، وهذا مفهوم كلام ابن الحاجب[96]، وابن مالك. وأنت خبير أنه يمكن أن يكون «مخرجيّ» مبتدأ، و«هم» فاعلاً، على لغة «أكلوني البراغيث»، ولم يحمله ابن مالك عليها لقلتها، ونقل أبو حيان عن ابن حَوْط الله[97] أنه يجوز تثنية الوصف وجمعه، وجعل منه الحديث[98]، ومفهوم هذا أنه لا يجعله من اللغة المذكورة، وذكره ابن هشام في القطر وشرحه شاهداً لها[99].

وجوّز ابن النحاس[100]، والحَوْفي[101]، وأبو البقاء[102]، والبيضاوي[103]، في قوله تعالى: **﴿ويَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هو؟﴾** - أن يكون **﴿هو﴾** فاعلاً و**﴿حق﴾** مبتدأ، ولم يستبعده أبو حيان، قال: «و**﴿حق﴾** ليس اسم فاعل ولا مفعول، وإنما هو مصدر في الأصل، ولا يبعد أن يرفع، لأنه بمعنى ثابت»[104].

وقرأ في الشاذ: **﴿أَفَحَسْبُ الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء﴾**، بإسكان السين وضم الباء من **﴿أفَحَسِبَ﴾**[105]، منهم علي وابن عباس وعكرمة، رضي الله عنهم. ووصفها الزجاج بالجودة، والزمخشريُّ، وجوز أن تعرف مبتدأً وفاعلاً، وعنه أخذ البيضاوي، وقال أبو حيان: «والذي يظهر أن هذا الإعراب لا يجوز؛ لأن حسباً ليس باسم فاعل فيعمل، ولا يلزم من تفسير شيء بشيء أن تجرى عليه جميع أحكامه»[106]، يريد تفسيره بـ «كاف». وقد جَوز هو هذا الإعراب في آية يونس السابقة، وسوغه بأن **﴿حق﴾** بمعنى ثابت، كما رأيت. ثم إنه في اخر الكلام قال: «ولا يبعد أن يرتفع به الظاهر (يريد حسباً)، فقد أجازوا في: مررت برجل أبي عشرة أبوه - ارتفاع أبوه بأبي عشرة».

وذكر هذا الإعراب في قوله تعالى: **﴿أراغب أنت عن آلهتي﴾** ابن الناس[107]، ومكي[108]، وابن الأنباري أبو البركات[109]، وأبو البقاء[110]، وأبو حيان، ورجحه على الإعراب الآخر، وهو أنه مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير - بأن هذا الإعراب لا فصل فيه بين العامل والمعمول بالأجنبي؛ إذ **﴿عن آلهتي﴾** متعلق بـ **﴿راغب﴾**، فإذا كان {أنت} مبتدأ كان أجنبياً فاصلاً بينهما، وإذا كان **﴿أنت﴾** فاعلاً كان غير أجنبي، لأن **﴿راغب﴾** عامل فيه[111]، وهو يردّ بهذا إعراب الزمخشري[112]. وأخذ بقول أبي حيان ابنُ هشام[113]، ورد به تجويز

ابن مالك الوجهين[114]. ولا يخفى أن ترجيح أبي حيان لا يكون إلا على القول بأن الخبر لا يعمل في المبتدأ، أما على قول الكوفيين: إنهما مترافعان، فيبقى جواز الوجهين في الآية.

ويُعترض جَعْلُ ﴿**أنت**﴾ فاعلاً باعتراض آخر، هو أن الوصف في هذه الحال لا يرفع الضمير.

● رفعه الضمير:

وقد اختلفوا في ذلك، فنسبوا إلى الكوفيين أنهم يمنعونه[115]، وقال بقولهم السهيلي وابن الحاجب[116]، فلا يقال عندهم: أقائم أنتما؟ بل: أقائمان أنتما؟ وكذا الجمع. وفسر الرضي كلام ابن الحاجب في الكافية على غير ما فسره المصنف في أماليه، فحمله على الإجازة[117]. ووهّم ابنُ هشام ابنَ الحاجب في أن ذلك إجماع[118].

ونسب ابن هشام في شرح الشذور إلى الزمخشري موافقتهم، وذكر في المغني إعرابه لآية مريم ولم يُحمِّله ذلك الرأي، وقال في تخليص الشواهد: «وكأن الزمخشري يوافقهم، لأنه جزم في ﴿**أراغب أنت**﴾ بذلك»، وهذه العبارة أسلم.

وحجة المانعين، فيما ذُكر، أن الفعل لا ينفصل مرفوعه المضمر، إلا فيما استُثني، لا يقال: قام أنا، ولا: قام أنت، فكذلك الوصف. واعتل ابن هشام في المغني لجواز رفع الوصفِ الضمير المنفصل بأمور: أحدهن: أنه يُجهَل المعنى إن لم يُفصَل، وأما الفَعل فالضمير معه بارز، نحو: قمت. الثاني: أن طلب الوصف للمعمول دون طلب الفعل، فاحتُمل معه الفصل. الثالث: أن مرفوع الوصف سد مسد الخبر، وهو واجب الفصل. وزاد في تخليص الشواهد أن مرفوع الوصف ينفصل إذا

جرى على غير من هو له حالَ اللبس إجماعاً، فكما فُصل في هذا لغرض، يُفصل في ذاك لغرض سده مسد الخبر، واحتج بقول القائل:

خليلي ما واف بعدي أنتما

وبالآية، فتوجيهها إلى ابتدائية الضمير مؤدٍّ إلي الفصل بالأجنبي بين الجار ومتعلقه.

وذكر ابن جني أن العرب تقول: أقائم أخواك أم قاعدان؟ وجعله من المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس، ونقل عن المازني أن القياس في ذلك أن يُقال: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما؟ قال: «إلا أن العرب لا تقول إلا: قاعدان، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله، ليعادل الجملة الأولى»(119). وربما شهد هذا المنقول عن العرب لقول المانعين.

قال صاحبي: وهو يشهد لنا أن هذا الأسلوب عربي؛ إذ نسبه ابن جني إلى العرب.

● بقية الشواهد المحتملة:

قلت: ويحتمل أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿**هل من خالق غيرُ الله يرزقكم من السموات والأرض**﴾، في قراءة من رفع ﴿**غير**﴾، وهم غير حمزة والكسائي من السبعة، فقد قرآها بالجر(120)، فجعله محتملاً أن يكون منه مكي(121)، وابن الأنباري أبو البركات(122)، وأبو البقاء(123)، والبيضاوي(124)، ونَظَر في هذا الإعراب أبو حيان بأن الظاهر أنه لا يجوز أن تدخل على الوصف «مِن» الاستغراقية؛ لأنه إذا جرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، ولأنه لا يُحفظ عن العرب نحو: هل من قائم الزيدان(125).

ويحتمله أيضاً قوله تعالى: ﴿**أقريب ما توعدون؟**﴾(126).

● بيت لابن هَرْمة:

ويحتمله عندي ما أنشده سيبويه لابن هرمة:

أنَصْبٌ للمنيـة تعتريهم   رجالي، أم هُمُ دَرَج السيُّولِ؟(127)

يقال: نَصْب، بفتح فسكون، وهو مصدر نصبته، ويستعمل بمعنى المنصوب. ويقال: نُصْب، بضم فسكون، وهو أيضاً المنصوب، مثل: ضَعْف وضُعْف. ويقال: نَصَب، بفتحتين، ويمكن أن يكون عندي بمعنى المفعول أيضاً، مثلك جَزَر وحَلَب. ويقالك نُصُب، بضمتين، ويجوز أن يكون مفرداً، فيكون مثل: شُغْلٍ وشُغُل، وقُطْب، والجمع أنصاب، وأن يكون جمعاً، والمفرد نَصْب، مثل: رَهْن ورُهُن، وسَقْف وسُقُف.

وقد قرئ بذلك كله في قوله تعالى: ﴿**وما ذُبح على النُّصُب**﴾، في المائدة، وقوله ﴿**كأنهم إلى نصب يوفضون**﴾، في المعارج(128). إلا أن السبعة لم يختلفوا في موضع المائدة أنه بضمتين، واختلفوا في موضع المعارج، فقرأه ابن عامر وحفص بضمتين، وقرأه الباقون بفتح فسكون(129).

وتوجيه هذه القراءات واللغات مختلف شيئاً في الكتب، وما ذكرته أمثل ما يمكن أن يفهم منها(130).

أما بيت ابن هرمة، فلابد من سكون الصاد فيه للوزن، والنون مفتوحة أو مضمومة، وعلى كليهما اللفظ مفرد بمعنى المفعول، وإذا كان كذلك فهو مما نحن فيه، فـ «نصب» مبتدأ، و«رجالي» مرفوع به.

ولكن يكدر هذا أمران:

أحدهما: أن «نَصْب» مصدر، والمصدر يخبر به عن المثنى والجمع، فيحتمل أن يكون خبراً عن «رجالي».

والآخر: أن المعنى على التشبيه، ويجوز أن يشبه الجمع بالمفرد،

فيقال: هؤلاء الرجال مثل النصب للمنية، ثم حذفت الأداة على طريقة التشبيه البليغ، فيصح كذلك الإخبار بـ «نصب» عن «رجالي».

ورواية أبي عبيدة، وعنه أخذ الطبري:

أرجماً للمنون يكون قومي وريب الدهر، أم درج السيول؟

ولا شاهد لنا فيها.

● بيت أبي نُواس:

وينشدون بيتاً لأبي نواس، فيه استعمال نحو: غير قائم الزيدان، وهو في معنى: ما قائم الزيدان، وهو:

غيرُ مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحَزَن(131)

وهو بيت مستشكَل من قديم. إذ نقل أبو حيان أن عالي بن عثمان بن جني سأل أباه عنه(132). وتحرف الكلام في شرح ابن عقيل، ففيه: «وقد سأل أبو الفتح بن جني ولدَه عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه». وفي نسختين من الشرح: «وقد سأل أبا الفتح... »(133)، على الصواب، وأفاد الخضري أنه في بعض النسخ بالواو. وذكر أبو نزار الملقب بملك النحاة أنه سئل عنه ببغداد، فلم يعرف وجه الرفع في «غير»، وأن أول من أخطأ فيه شيخه الفصيحي(134). وذكر ابن الشجري أنه سئل عنه أيضاً. وعده ابن هشام من مشكل التراكيب التي وقعت فيها «غير». وذكر الأقوال فيه، وهي ثلاثة:

أحدهن: أن «غير» خبر مقدم، والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، ثم حذف المبتدأ، فلما حُذف أُظهر المضمر في «عليه»، وقُدِّم الخبر، فصار إلى هذا الذي ترى، وهو قول ابن جني(135)، وتبعه ابن الحاجب.

والثاني: وهو المشهور عند المتأخرين، وهو أن «غير» مبتدأ، ومرفوع ما أضيف إليه مغن عن الخبر، وهو «على زمن». وقد ألمح إليه ابن جني، وأشار إلي جوازه ابن الحاجب، وبينه ولم يذكر غيره ابن الشجري، وتبعه ابن مالك، بل بنى عليه قاعدة، فقال في التسهيل: «وأُجري في ذلك: غير قائم، ونحوه، مجرى: ما قائم»[136]. وذهب إليه بهاء الدين بن النحاس[137]، ووصفه ابن هشام بأنه أحسن ما قيل في البيت.

والثالث: أن «غير» خبر لمحذوف، و«مأسوف» مصدر كالميسور والمعسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسف على زمن هذه صفته، ونسبه ابن هشام إلى ابن الخشاب، ووصفه بالتعسف[138].

ويبدو أنه صُنع عليه البيت الذي مر في أول هذه الكلمة:

غيرُ لاهٍ عداك، فاطّرِحِ اللهوَ، ولا تغتررْ بعارض سلْمِ

ومما يشهد لذلك قول أبي حيان: لم أرَ لهذا البيت نظيراً في الإعراب (يعني بيت أبي نواس) إلا بيتاً في قصيدة للمتنبي، وهو:

ليس بالمنكَر أن برزْتَ سَبْقاً غيرُ مدفوعٍ من السَّبْقِ العِرَابُ[139]

والله أعلم.

الهوامش

1) تيسير النحو التعليمي 88-89.

2) انظر في هذا المعنى كلمة بليغة نفيسة لابن جني في الخصائص 190/1.

3) شواهد التوضيح 66، وشرح الأشموني 190/1 و293/2.

4) شرح التسهيل 269/1، وشواهد التوضيح 66، وشرح ابن الناظم 106، والمغني 723،

والأوضح 189/1، وتخليص الشواهد 181، وشرح الشذور 180، وشرح القطر 121، والمساعد 34 ب، وائتلاف النصرة 79، وشرح المكودي 30، والعيني 516/1، وشرح الأشموني 157/1، والهمع 6/2، ونتائج التحصيل 944.

5) شرح التسهيل 73/3، وشرح الشذور 388، وشرح اللمحة 62/2.

6) شرح التسهيل 73/3، والارتشاف 2269، وشرح الشذور 289، والعيني 566/3، والهمع 80/5، وأشار العيني أنه أنشده ابن أم قاسم في شرحه الألفية.

7) تخليص الشواهد 183، والمساعد 34 ب، والعيني 518/1 (عرضاً)، ونتائج التحصيل 944، وذكر أنه أنشده أبو حيان وابن قاسم في شرحيهما للتسهيل.

8) شرح التسهيل 275/1، وتذكرة النحاة 366، والمغني 886، وشرح ابن عقيل 190/1، والمساعد 34 ب، وشرح الأشموني 191/1، والأشباه 107/2، ونتائج التحصيل 691.

9) شرح التسهيل 268/1، وشرح ابن الناظم 106، والأوضح 190/1، وتخليص الشواهد 181، وشرح الشذور 181، وشرح القطر 122، والمساعد 34 أ، وائتلاف النصرة 79، وشرح المكودي 30، والعيني 512/1، وشرح الأشموني 190/1، ونتائج التحصيل 961.

10) شرح التسهيل 73/3، والارتشاف 2269، وشرح الشذور 390، والمساعد 79 ب، والهمع 80/5.

11) الكتاب 36/2.

12) الكتاب 36/2.

13) الكتاب 41/2.

14) الصُّفَّة: ما يُوطَّأ به السرج.

15) الكتاب 41/2. وانظر المقتضب 155/4.

16) شعره 144، والأصم: الصلب، وكعوبه: عُقَده، والثروة: كثرة العدد، والأعيط: الطويل، والمراد: المتطاول، والمتظلم: الظالم هنا. يقول هذا متوعداً. وانظر شرح أبيات سيبويه 22/2.

17) الكتاب 41/2-43. وانظر في هذا مثلاً: الأصول 136/1، وأمالي ابن الشجري 176/3، وشرح المفصل 54/3 و82/6، والإيضاح في شرح المفصل 445/1، وأمالي ابن الحاجب 569، وشرح التسهيل 100/3، وشرح الرضي 308/2، والارتشاف 2355، وتذكرة النحاة 113.

18) الكتاب 43/2، والقراءة في السبعة 617، والتبصرة 340، والتيسير 205، والنشر 380/2، والقراءة الأخرى: ﴿خُشَّعاً﴾ بالجمع. ولي في تخريج الآي بذكر أرقامها رأيٌ ذكرت طرفاً في مقدمة كتابي: الوقف الصرفي.

19) الكتاب 43/2، والديوان 765، وشرح أبيات سيبويه 338/1. والسواري: الأساطين، جمع سارية.

20) الكتاب 45/2، وشرح أبيات سيبويه 363/1، وشرح ابن الناظم 373، والعيني 324/3. والكميت بن معروف هو الكميت الأوسط، بَيْن الكميت بن ثعلبة جده، والكميت بن زيد، وكلهم أسدي، وابن معروف مخضرم، قال ابن سلام: «أشعرهم قريحة». انظر طبقات فحول الشعراء 195، ومعجم الشعراء 238، والمؤتلف 170.

21) الكتاب 44/2.

22) مشكل الإعراب 203.

23) أمالي ابن الشجري 176/3.

24) الكتاب 127/2-128.

25) الأصول 60/1.

26) الجمل 37.

27) انظر كتاب الشعر 287، وأمالي ابن الشجري 220/3، واللباب 124/1، وشرح المفصل 79/6، والإيضاح في شرح المفصل 641/1، وشرح الجمل 553/1، والتسهيل 44، وشرحه 273/1، وشرح الكافية الشافية 14 ب، وشرح الرضي 583/1، والبسيط 583/1، والارتشاف 1082، وشرح اللمحة 62/2، والمساعد 34 ب، وائتلاف النصرة 79، والهمع 6/2، وشرح الألفية في باب الابتداء، وغيرها.

28) الجمل 37.

29) المفصل 229.

30) نتائج الفكر 425.

31) نتائج الفكر 407.

32) شرح المفصل 96/1.

33) الإيضاح في شرح المفصل 641/1.

34) شرح التسهيل 273/1.

35) الإرتشاف 1083.

36) شرح العمدة 156/1.

37) الألفية 17.

38) شرح التسهيل 273/1، وشرح العمدة 157/1، وشرح الكافية الشافية 15 أ، وشرح

ابن الناظم 106، والأوضح 180/1، وشرح القطر 272، وتخليص الشواهد 182، وشرح ابن عقيل 194/1، وائتلاف النصرة 79، والعيني 518/1، وشرح الأشموني 192/1، والهمع 7/2، ونتائج التحصيل 958.

39) تخليص الشواهد 182، والأوضح 180/1، وغيرهما.

40) لجرير، في ديوانه 398.

41) شرح الحماسة للمرزوقي 1631.

42) شرح الأشموني 192/1.

43) النوادر 185، والزاهر 236/1 (ونسبه إلي الفرزدق، وليس في ديوانه)، وكتاب الشعر 271 و286، والبغداديات 415، والخصائص 276/1، وغير موضع، والمخصص 186/2 (ونسب إنشاده إلى الفراء)، وتنقيح الألباب 403، وشرح التسهيل 273/1، وشرح الرضي 310/1، واللسان 39/16 (ل و م، ونسبه إلى الفرزدق عن ابن سيده عن ابن الأنباري)، والمغني 581، وتخليص الشواهد 185، وشرح ابن عقيل 193/1، والمساعد 34 ب، والعيني 520/1، والهمع 74/2، وشرح شواهد المغني 595/2، ونتائج التحصيل 958، والخزانة 6/2، وشرح أبيات المغني 325/4. وزهير جاهلي. وفي النوادر: «قال زهير بن مسعود الضبي، أو سويد، شك أبو زيد». ولم أدر من سويد؟ وقد يكون سويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو مخضرم معروف. والمثوِّب: المستصرخ، من التلويح بالثوب، ويالا: يالبني فلان، اختصره.

44) كتاب الشعر 271.

45) الخزانة 9/2.

46) البغداديات 9/2.

47) شرح التسهيل 273/1، وانظر المساعد 34 ب.

48) نتائج التحصيل 959، ينقل عن شرح أبي حيان للتسهيل.

49) القراءة في نحو النشر 263/2، والمسألة في نحو شرح التسهيل 273/3.

50) شعره 54، والكتاب 45/2، وأمالي اليزيدي 12، وشرح أبيات سيبويه 289/1، والجمهرة للقرشي 591، والمحكم 373/2، واللسان 287/16، والتاج 187/9 (ح ن ن). يرثي ابن أخته. والذُّبَّل: جمع ذابل، وهو الرمح، سمي بذلك ليُبْسه، والصم: الصلاب، وعمياء: أرض لا عَلَم فيها ولا منار، ومفاريط البيد: ما تقطّع منها فلا يصل بينها أثر، أو أطرافها، واستحنت الريح: كان لها صوت كالحنين. وأبو زبيد: حرملة بن المنذر، مخضرم، نصراني، بقي إلى أيام معاوية، ألحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من شعراء الإسلام. طبقات فحول الشعراء 593.

51) الكتاب 239/1 (بولاق)، وأفاد مخرج شرح أبياته أنه في نسخة باريس كذلك.

52) شرح أبيات سيبويه 289/1.

53) ديوانه 51، وأمالي ابن الشجري 158/1 و433، ونضرة الإغريض 263، والأشباه 444/4 (عن الأمالي).

54) المحتسب 126/1 و343/2، وهذا النقل عن المبرد في أمالي ابن الشجري 157/1، ونضرة الإغريض 262، والخزانة 348/8، وشرح شواهد الشافية 406 (عن الأمالي)، ولم أجد ذلك في المقتضب أو الكامل.

55) عبث الوليد 147، وانظر ضرائر ابن عصفور 93، وضرائر الآلوسي 177.

56) معاني القرآن للفراء 216/3، وتفسير الطبري 132/29، وإعراب القرآن لابن النحاس 101/5، وشواذ ابن خالويه 167، وتفسير القرطبي 139/19، والبحر 396/8، وروح المعاني 159/29.

57) مشكل الإعراب 784.

58) الكشاف 681/4، ومفاتيح الغيب 248/30، وشرح الجمل 341/1، وتفسير القرطبي 139/19، وتفسير البيضاوي 775، والبحر 396/8، وشرح اللمحة 62/2، وروح المعاني 159/29.

59) مجالس ثعلب 208/1، والمحكم 191/1، وشرح التسهيل 268/1، وشرح اللمحة 62/2، واللسان 473/9، والتاج 351/5 (ر ج ع). وحمة وذو قار: موضعان.

60) الشعر والشعراء 699، والأغاني 325/10، والمؤتلف 176، ومعجم الشعراء 337، والخزانة 252/7.

61) اللؤلؤ والمرجان 185/3.

62) شواهد التوضيح 65.

63) انظر الاقتراح 17، والخزانة 10/1.

64) البغية 282/1.

65) الكفاية 274.

66) الكفاية 275.

67) انظر الرسالة 370، والكفاية 300، والإلماع 174، ومقدمة ابن الصلاح 226، والباعث الحثيث 118، وتدريب الراوي 98/2، وغيرها.

68) الاستشهاد بالحديث في اللغة.

69) المسند (شاكر) 53/10 و41/11 و61 و81 و19/12.

70) صحيح البخاري 71/4.

71) الأدب المفرد 75/1.

72) صحيح مسلم 1975.

73) سنن النسائي 10/6.

74) الحلية 66/5 و234/7.

75) السنن الكبرى 25/9.

76) تاريخ بغداد 250/4.

77) صحيح البخاري 3/8، وفي بعض فروع النسخة اليونينية: «ألك أبوان؟».

78) سنن أبي داود 17/3.

79) سنن الترمذي 191/4.

80) مشكل الآثار 25/3.

81) ترجمته في تذكرة الحفاظ 306/1، وغيره.

82) المسند 61/11.

83) ترجمته في تذكرة الحفاظ 298/1، وغيره.

84) الميزان 18/4، وتهذيب التهذيب 417/9، وغيرهما.

85) ترجمته في تذكرة الحفاظ 511/2، والميزان 490/3، وتهذيب التهذيب 70/9، وغيرهن.

86) ترجمته في تذكرة الحفاظ 512/2، والميزان 24/4، وتهذيب التهذيب 425/9، وغيرهن.

87) ترجمته في الميزان 592/3، وتهذيب التهذيب 259/9، وغيرهما.

88) ترجمته في تذكرة الحفاظ 273/1، وغيره.

89) الجرح والتعديل 300/7.

90) الأدب المفرد 44/1.

91) من هنا فما بعد قبل الراوي المذكور راوٍ أو أكثر.

92) هذا الجدول مختصر، وتم تفصيل أكثر من هذا.

93) صحيح البخاري 6/1 و215/6، وصحيح مسلم 142/1.

94) شواهد التوضيح 65، وانظر عمدة القاري 59/1.

95) نتائج الفكر 426.

96) أمالي ابن الحاجب 495/2.

97) عبدالله بن سليمان، أندلسي، من العلماء، توفي بغرناطة سنة 612هـ، البغية 44/2.

98) الإرتشاف 1082، وانظر المساعد 34 ب، والهمع 7/2، ونتائج التحصيل 956.

99) شرح القطر 180.

100) إعراب القران لابن النحاس 258/2، وانظر تفسير القرطبي 351/8.

101) البحر 168/5.

102) التبيان 677.

103) تفسير البيضاوي 281.

104) البحر 168/5، وانظر روح المعاني 135/11.

105) معاني القران للفراء 160/2، وللأخفش 435، وتفسير الطبري 26/16، ومعاني القرآن للزجاج 314/3، وشواذ ابن خالويه 85، والمحتسب 34/2، والكشاف 749/2، ومفاتيح الغيب 173/21، وتفسير القرطبي 65/11، وتفسير البيضاوي 401، والبحر 166/6، والإتحاف 228/2.

106) البحر 166/6.

107) إعراب القرآن لابن النحاس 19/3.

108) مشكل الإعراب 426.

109) البيان 127/2.

110) التبيان 876.

111) البحر 194/6، وانظر شرح ابن عقيل 198/1.

112) الكشاف 20/3.

113) المغني 723، وتخليص الشواهد 183.

114) شرح التسهيل 269/1، وشرح العمدة 156/1.

115) الإرتشاف 1080، والمغني 723، وتخليص الشواهد 183، وشرح الشذور 182، والمساعد 34 ب، وائتلاف النصرة 100، والهمع 6/2، ونتائج التحصيل 944.

116) نتائج الفكر 425، وأمالي ابن الحاجب 495.

117) شرح الرضي 225/1.

118) المغني 723.

119) الخصائص 100/1، وانظر الإرتشاف 1081، وفيه أن القياس: أقائم أخواك أم قاعد؟ ويجوز أن يكون تحريفاً وأن يكون وهماً. وانظر حاشية الصبان 191/1، وحاشية الخضري 89/1.

120) السبعة 534، والتبصرة 304، والتيسير 182، والنشر 351/2.

121) مشكل الإعراب 592.

122) البيان 286/2.

123) التبيان 1072.

124) تفسير البيضاوي 574.

125) البحر 300/7.

126) مشكل الإعراب 765، والبيان 468/2.

127) الكتاب 416/1، ومجاز القرآن 107/1، وتفسير الطبري 368/7 (المعارف)، وشرح أبيات سيبويه 189/1، والأعلم 206/1، والكشاف 435/1، وأساس البلاغة 128، واللسان 92/3، والتاج 41/2 (درج)، ومجموع شعره الموسوم بديوان ابن هرمة 192. ودرج: بالنصب والرفع، ولهذا أنشده سيبويه، أي طريقها وممرها.

128) البحر 424/3 و336/8.

129) السبعة 151، والتبصرة 359، والتيسير 214، والنشر 391/2.

130) انظر معاني القرآن للفراء 186/3، وللأخفش 273، ومجاز القرآن 152/1، و270/2، وتفسير الطبري 56/29، ومعاني القرآن للزجاج 146/2 و224/5، والكشف 336/2، ثم كتب التفسير والمعجمات من بعد.

131) ليس في ديوانه، وهو في أمالي ابن الشجري 47/1، وأمالي ابن الحاجب 638، وشرح التسهيل 275/1، وشرح الرضي 226/1 و290/4، وتذكرة النحاة 171 و366 و405، والمغني 211 و886، وشرح ابن عقيل 191/1، والعيني 513/1، وشرح الأشموني 191/1، والهمع 9/2، والأشباه 107/2 و299/3، ونتائج التحصيل 690، والخزانة 345/1، وشرح أبيات المغني 3/4.

132) تذكرة النحاة 405.

133) حاشية السجاعي 76، وحاشية الخضري 88/1.

134) تذكرة النحاة 171. وأبو نزار هو الحسن بن صافي، لقّب نفسه بذلك اللقب، صاحب علوم، ولد ببغداد، وتوفي بدمشق سنة 568هـ. البغية 504/1. والفصيحي هو

علي بن محمد بن علي، منسوب إلى فصيح ثعلب لترداده، توفي ببغداد سنة 516هـ. البغية 197/2.

135) تذكرة النحاة 405.

136) التسهيل 44.

137) الأشباه 107/2.

138) المغني 886.

139) ديوانه 263/1، والنقل عن تذكرة النحاة لأبي حيان في العيني والخزانة وشرح أبيات المغني، والمطبوع من كتاب التذكرة بعضه.

مَسْرد المصادر

(أ)

1) ائتلاف النُّصرة، في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي (802هـ)، ت طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت 1407هـ/1987م.

2) إتحاف فضلاء البشر، بقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا (1117هـ)، ت شعبان محمد إسماعيل، عالم الأدب، بيروت، 1407هـ/1987.

3) الأدب المفرد، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ) = فضل الله الصمد، في توضيح الأدب المفرد، لفضل الله الجيلاني، المكتبة الإسلامية، حمص، 1388هـ/ 1969م.

4) إرتشاف الضَّرَب، من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، ت رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م.

5) أساس البلاغة، لمحمود بن عمر الزمخشري (528هـ)، ت عبدالرحيم محمد، دار المعرفة، بيروت، 1402هـ/1982م، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1341هـ.

6) الاستشهاد بالحديث في اللغة، للشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، شعبان 1355هـ/أكتوبر 1936م.

7) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ت جماعة، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ/1987م.

8) الأصول في النحو، لأبي بكر بن سهل بن السراج (316هـ)، ت عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ/1988م.

9) إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (338هـ)، ت زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1409هـ/1988م.

10) الأعلم = تحصيل عين الذهب (وهو شرح لأبيات سيبويه)، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشَّنْتَمَرِيّ (476هـ)، بولاق، القاهرة، 1316هـ، بحاشية كتاب سيبويه.

11) الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (356هـ)، ت عبدالستار فراج، دار الثقافة، بيروت، ط 8، 1410هـ/1990م.

12) الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1359هـ.

13) الألفية، لمحمد بن عبدالله بن مالك (672هـ)، مكتبة محمد صبيح، القاهرة، بغير تاريخ.

14) الإلماع، إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (544هـ)، ت السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، 1389هـ/1970م.

15) أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر (746هـ)، ت فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1409هـ/1989م.

16) أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي (542هـ)، ت محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ/1992م.

17) أمالي اليزيدي، محمد بن العباس (310هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1367هـ/1948م.

18) أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، لعبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، ت الشيخ محمد محيي الدين، المكتبة التجارية، القاهرة، 1967م.

19) الإيضاح في شرح المفصل، لعثمان بن عمر بن الحاجب (646هـ)، ت موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، بغداد، 1402هـ/1982م.

(ب)

20) الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن شهاب بن كثير (774هـ)، والشرح للشيخ أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط 3، 1399هـ/1979م.

21) البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف (745هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1328هـ.

22) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد (688هـ)، ت عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1407هـ/1986م.

23) البغداديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (377هـ)، ت صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد، 1983م.

24) بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي السيوطي (911هـ)، ت أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1384هـ/1964م.

25) البيان، في غريب إعراب القران، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (577هـ)، ت طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400هـ/1980م.

(ت)

26) تاج العروس، من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد الزَّبيدي (1205هـ)، المطبعة الخيرية، القاهرة، 1306هـ.

27) تاريخ بغداد، للخطيب أحمد بن علي البغدادي (462هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، 1349هـ.

28) التبصرة، لمكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، ت محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1405هـ/1985م.

29) التبيان، في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (616هـ)، ت علي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1396هـ/1976م.

30) تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد، لعبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، ت عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406هـ/1986م.

31) تدريب الراوي، في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، 1399هـ/1979م.

32) تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1334هـ.

33) تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف (745هـ)، ت عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ/1986م.

34) تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبدالله بن مالك (672هـ)، ت محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ/1967م.

35) تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل، وأسرار التأويل، لعبدالله بن عمر البيضاوي (685هـ)، المطبعة الثعمانية، الآستانة، 1305هـ.

36) تفسير الطبري = جامع البيان، في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ)، بولاق، القاهرة، 1323هـ. وت الشيخين محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1376هـ/1955م.

37) تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي (671هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1372هـ/1952م.

38) تنقيح الألباب، في شرح غوامض الكتاب، لعلي بن محمد المعروف بابن خروف (609هـ)، ت خليفة محمد بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الغرب، 1995م.

39) تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1326هـ.

40) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، ت أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م.

41) تيسير النحو التعليمي، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1986م.

(ج)

42) الجرح والتعديل، لعبدالرحمن بن محمد الرازي المعروف بابن أبي حاتم (327هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1360م.

43) الجمل، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ)، ت علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ/1984م.

44) جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن الخطاب القرشي (القرن الخامس)، ت علي البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1981م.

(ح)

45) حاشية الخضري، محمد بن مصطفى (1287هـ)، على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1359هـ/1940م.

46) حاشية السُّجاعي، أحمد بن أحمد (1197هـ)، علي شرح ابن عقيل، مطبعة مصر، القاهرة، 1349هـ.

47) حاشية الصبان، محمد بن علي (1206هـ) على شرح الأشموني = شرح الأشموني.

48) حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء، لأبي نُعيم أحمد بن عبدالله (430هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1357هـ.

(خ)

49) خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، ت عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهر، ط 3، 1409هـ/1989م.

50) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، ت الشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ/1952م.

(د)

51) ديوان إبراهيم بن هرمة، ت محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، النجف، 1379هـ/1969م.

52) ديوان جرير، بشرح محمد عبدالله الصاوي، المكتبة التجارية، القاهرة، 1353هـ/1935م.

53) ديوان الفرزدق، بشرح محمد عبدالله الصاوي، المكتبة التجارية، القاهرة، 1354هـ/1936م.

54) ديوان المتنبي، بشرح عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ/1986م.

(ر)

55) الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، ت الشيخ أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1358هـ/1939م.

56) روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود بن عبدالله الآلوسي (1270هـ)، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة، بغير تاريخ.

(ز)

57) الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (328هـ)، ت حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.

(س)

58) السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن مجاهد (324هـ)، ت شوق ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1988م.

59) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث (275هـ)، ت الشيخ محمد محيي الدين، المكتبة التجارية، القاهرة، 1369هـ/1950م.

60) سنن الترمذي = الجامع الصحيح، لمحمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، ج 4: ت إبراهيم عوض، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1382هـ/1962م.

61) السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1346هـ.

62) سنن النسائي، أحمد بن شعيد (303هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1383هـ/1964م.

(ش)

63) شرح ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (769هـ)، للألفية، ت الشيخ محمد محيي الدين، القاهرة، 1964م.

64) شرح ابن الناظم = شرح الألفية، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (686هـ)، ت عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت، بغير تاريخ.

65) شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن الحسن بن السيرافي (385هـ)، ت محمد علي هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1394هـ/1974م.

66) شرح أبيات المغني، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، ت عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون، دمشق، 1393هـ/1973م.

67) شرح الأشموني، علي بن محمد (900هـ)، للألفية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بغير تاريخ.

68) شرح التسهيل، لمحمد بن عبدالله بن مالك (672هـ)، ت عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة، 1410هـ/1990م.

69) شرح الجمل، لعلي بن مؤمن بن عصفور (669هـ)، ت صاحب أبي جناح، بغداد، 1400هـ/1980م.

70) شرح الحماسة، لأحمد بن محمد المرزوقي (421هـ)، ت أحمد أمين وعبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1371هـ/1951م.

71) شرح الرضي، محمد بن الحسن (688هـ)، على كافية ابن الحاجب، ت يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، 1393هـ/1973م.

72) شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، لعبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، ت الشيخ محمد محيي الدين، المكتبة التجارية، القاهرة، 1953م.

73) شرح شواهد الشافية، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، ت جماعة، مطبعة حجازي، القاهرة، 1356هـ. ملحق بشرح الشافية للرضي، وهو الجزء الرابع منه.

74) شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ت أحمد ظافر كوجان، مكتبة الحياة، بيروت، 1386هـ/1966م.

75) شرح عمدة الحافظ، وعدة اللافظ، لمحمد بن عبدالله بن مالك (672هـ)، ت عدنان الدوري، وزارة الأوقاف، بغداد، 1397هـ/1977م.

76) شرح قطرى الندى، وبل الصدى، لعبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، ت الشيخ محمد محيي الدين، المكتبة التجارية، القاهرة، ط 11، 1383هـ/1963م.

77) شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبدالله بن مالك (672هـ)، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة قاريونس، رقمه 588.

78) شرح اللمحة البدرية، في علم العربية، لعبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، ت هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1397هـ/1977م.

79) شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش (643هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، 1928م.

80) شرح المكودي، عبدالرحمن بن علي (807هـ)، للألفية، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط 3، 1374هـ/1954م.

81) شعر أبي زُبيد الطائي، ت نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م.

82) شعر النابغة الجعدي، ت عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، 1384هـ/1964م.

83) الشعر والشعراء، لعبدالله بن مسلم بن قتيبة (276هـ)، ت الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1966م.

84) شواذ بن خالويه = مختصر في شواذ القرآن، للحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (370هـ)، ت براجستراسر، المطبعة العثمانية، القاهرة، 1934م.

85) شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد بن عبدالله بن مالك (672هـ)، ت طه محسن، وزارة الأوقاف، بغداد، 1405هـ/1985م.

(ص)

86) صحيح البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل (256هـ)، مطابع الشعب، القاهرة، 1378هـ/1958م، مصورة عن الطبعة السلطانية، ببولاق، القاهرة، 1313هـ.

87) صحيح مسلم بن الحجاج (261هـ)، ت محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1374هـ/.ا 1954

88) الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الآلوسي، ت محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ.

89) ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (669هـ)، ت السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، 1980م.

(ط)

90) طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (231هـ)، ت الشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1394هـ/1974م.

(ع)

91) عبث الوليد، في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد، لأبي العلاء أحمد بن عبدالله المعري (449هـ)، ت محمد عبدالله المدني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 8، 1970م.

92) عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري، لمحمود بن أحمد العيني (855هـ)، المطبعة المبيرية، القاهرة، 1348م.

93) العيني = المقاصد النحوية، في شرح شواهد الألفية، لمحمود بن أحمد العيني (855هـ)، بولاق، القاهرة، 1299هـ، بهامش خزانة البغدادي.

(ك)

94) الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان (180هـ)، ت عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1385هـ/1966م.

95) كتاب الشعر، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (377هـ)، ت محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م.

96) الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، ت مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1354هـ.

97) الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، ت محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ/1974م.

98) الكفاية، في علم الرواية، للخطيب أحمد بن علي البغدادي (462هـ)، ت عبدالحليم محمد عبدالحليم وعبدالرحمن حسن محمود، مطبعة السعادة، القاهرة، 1972م.

(ل)

99) اللؤلؤ والمرجان، فيما اتفق عليه الشيخان، لمحمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بغير تاريخ.

100) اللباب، في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (616هـ)، ت عبدالإله نبهان وغازي طليمات، مركز جمعة الماجد، دبي، 1416هـ/1995م.

101) لسان العرب، لمحمد بن مكرَّم المعروف بابن منظور (711هـ)، بولاق، القاهرة، 1308هـ.

(م)

102) المؤتلف والمختلف، للحسن بن بشر الآمدي (370هـ)، ت كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة، 1354.

103) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، ت فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1374هـ/1954م.

104) مجالس ثعلب، أبي العباس أحمد بن يحيى (291هـ)، ت عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 5، 1987م.

105) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، ت علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1414هـ/1994م.

106) المحكم، والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده (458هـ)، معهد المخطوطات، القاهرة، ج 2: ت عبدالستار فراج، 1393هـ/1973م.

107) المخصص، لعلي بن إسماعيل بن سيده (458هـ)، بولاق، القاهرة، 1308هـ.

108) المساعد، على تسهيل الفوائد، لعبدالله بن عقيل (769هـ)، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة قاريونس، رقمه 730.

109) مسند الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، ت الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1368هـ/1949م، فما بعد.

110) مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (321هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1333هـ.

111) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، ت حاتم الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، 1975م.

112) معاني القرآن، لإبراهيم بن السريّ الزجاج (311هـ)، ت عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ/1988م.

113) معاني القران، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (210هـ)، ت هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ/1990م.

114) معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء (207هـ)، ت جماعة، ونشر دور آخرها الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972م.

115) معجم الشعراء، لمحمد بن عمران المرزباني (384هـ)، ت عبدالستار فراج، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1379هـ/1960م.

116) مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب، لعبدالله بن يوسف بن هشام (761هـ)، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1972م.

117) مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (606هـ)، المطبعة البهية، القاهرة، بغير تاريخ.

118) المفصل، لمحمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، القاهرة، 1323هـ.

119) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، ت الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1385هـ.

120) مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن (643هـ) = التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، ت عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1389هـ/1969م.

121) ميزان الاعتدال، في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، ت علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1382هـ/1963م.

(ن)

122) نتائج التحصيل، في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد الدّلائي (1089هـ)، ت مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، بغير تاريخ.

123) نتائج الفكر، لعبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (581هـ)، ت محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، بنغازي، 1398هـ/1978م.

124) النشر، في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري (833هـ)، ت الشيخ علي الضباع، المكتبة التجارية، القاهرة، بغير تاريخ.

125) نَضْرة الإغريض، في نصرة القريض، للمظفر بن الفضل العلوي (656هـ)، ت نهى عارف الحسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1396هـ/1976م.

126) النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (215هـ)، ت محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، 1401هـ/1981م.

(هـ)

127) همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ت عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ/1980م.

